

## دور قواعد الإدارة الرشيدة(الحوكمة) في دعم استقلال مراجعي الحسابات في ليبيا - دراسة استكشافية

إعداد طالب الدكتوراه عيسى عبد الله الغنودي

ومشاركة الدكتور

نصر صالح محمد

إشراف الدكتور

عصام قريط

قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

### الملخص

هدف هذا البحث إلى تقييم فعالية قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجعي الحسابات في ليبيا، وذلك من خلال تقييم جوهرية الفروق بين وجهات النظر للمبجوثين حول الغرض الرئيسي من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة كذلك تعرف وجهات نظر مجموعات المصالح المختلفة بالشركات حول مدى فعالية قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات، قد وزعت (72) استبانة على عينات عشوائية (المراجعون الخارجيون - المراجعون الداخليون - المحللون الماليون - المحاسبون) من مجتمع البحث الذي تمثل في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، البالغ عددها إحدى عشرة شركة ، كذلك مكاتب المراجعة المعتمدة في سوق الأوراق المالية الليبي البالغ عددها تسعة مكاتب مراجعة وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1- وجود اتفاق بين مجموعات المصالح (عينات البحث المختلفة) على أن الأهداف الأساسية الثلاثة الأكثر أهمية من إصدار قواعد الإدارة الرشيدة هي كما يأتي:  
- الدقة و إمكانية الاعتماد وشفافية القوائم المالية.

- دعم استقلالية المراجع، توسيع مساهمة الإدارة.

- تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال.

2- وجود اتفاق بين مجموعات المصالح (عينات البحث المختلفة) على فعالية تأثير تطبيق

قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات حيث أسفرت نتيجة البحث عن وجود

تحسينات بنسبة كبيرة لاستقلال مراجع الحسابات من خلال تطبيق القواعد المشار إليها

المصطلحات الدالة: حوكمة الشركات - استقلال المراجع - الأسواق المالية - الأوراق المالية -

مجموعات المصالح

**مقدمة:**

تشتمل قواعد الإدارة الرشيدة للشركات المساهمة على مجموعة من الإجراءات التي تحقق حماية وتوازناً أفضل بين مصالح مديري الشركات والمساهمين فيها فضلاً عن أصحاب المصالح المرتبطين بالشركات وقد ارتأت إدارة سوق الأوراق المالية الليبي أن تتسم هذه القواعد بالطابع الإلزامي فلا تقتصر على كونها مجرد إرشادات، بل قواعد ملزمة من خلال اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أدوات استمرار قيد الأوراق المالية أو شطبها في سوق الأوراق المالية الليبي كذلك تعدّ بمنزلة دليل لأعضاء مجالس الإدارة والتنفيذيين بالشركات العاملة في سوق المال والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لتعرف دور كل منهم و اختصاصاته في مجال تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة للشركات المساهمة، وقد تضمنت قواعد الإدارة الرشيدة للشركات الصادرة عن سوق الأوراق المالية الليبي بشأن "نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات" قواعد حوكمة الشركات المساهمة<sup>1</sup> بعض القواعد<sup>1</sup> التي قد تسهم في دعم استقلال مراجع الحسابات بشكل مباشر أو غير مباشر مثل الخدمات التي يحظر على المراجعين تقديمها لعملاء المراجعة في أثناء إنجاز عملية المراجعة فطبقاً للقواعد المشار إليها والتي ركزت على ما يأتي:

- 1 - قيام لجنة المراجعة بالشركة بالتوصية لمجلس الإدارة بتعيين المراجعين الخارجيين وعزلهم وتحديد أتعابهم مع المراعاة عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.
- 2 - قيام لجنة المراجعة بالشركة بمتابعة أعمال المراجعين الخارجيين واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها في أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.
- 3 - قيام لجنة المراجعة في الشركة بدراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وإبداء ملاحظاتها عليها.
- 4 - قيام لجنة المراجعة في الشركة بدراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.
- 5 - قيام لجنة المراجعة في الشركة بدراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية المناسبة.

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل يراجع قواعد الإدارة الرشيدة (حوكمة الشركات) الصادرة عن سوق الأوراق المالية الليبي على الموقع الإلكتروني للسوق [WWW.LSM.GOV.LY](http://WWW.LSM.GOV.LY).

6 - قيام لجنة المراجعة في الشركة بدراسة السياسات المحاسبية المتبعة وتقديم الملاحظات والتعديلات اللازمة.

### مشكلة البحث:

مما لا شك فيه أن نجاح قواعد الحوكمة في تحقيق أغراضها المتعلقة بدعم استقلال مراجع الحسابات لا يقف فقط عند إصدارها، وإنما يعتمد على جدية التطبيق وفعاليتها، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه ما لم تتوافر قنوات لدى مجموعات المصالح بالشركات - من القائمين على إدارة الشركات والمؤسسات المالية والجمعيات المهنية ومراجعي الحسابات والمساهمين بجدوى تطبيق هذه القواعد وآثارها الإيجابية في نشاطات الشركات وسوق المال ككل، كذلك إن نجاح هذه القواعد في إحداث آثارها الإيجابية المنشودة يعتمد اعتماداً كبيراً على استيعاب العاملين والمعنيين بتطبيق هذه القواعد لها والالتزام بمضمونها عند التطبيق وفي ضوء ذلك يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الغرض من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة
- ما مدى فعالية قواعد الإدارة الرشيدة في تحقيق الغرض من تطبيقها؟
- ما مدى فعالية تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات

### أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث وعناصرها يحاول البحث تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تقييم جوهرية الفروق بين وجهات نظر المبحوثين حول الغرض الرئيسي من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة في سوق الأوراق المالية الليبي.
- 2- تعرّف وجهات نظر مجموعات المصالح المختلفة بالشركات حول مدى فعالية قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات.
- 3- تقييم جوهرية الفروق بين وجهات النظر للمبحوثين حول مدى فعالية القواعد المشار إليها، في تحقيق الغرض من تطبيقها ومدى فعاليتها في دعم استقلال مراجع الحسابات.

### فروض البحث:

لما كان هدف البحث تمثّل في تعرّف وجهات نظر مجموعات المصالح المختلفة بالشركات حول مدى فعالية قواعد الإدارة الرشيدة، فإن الفروض التالية تسعى أولاً لتقييم مدى فعالية تطبيق القواعد

التنفيذية، ثم يلي ذلك تقييم جوهرية الفروق بين وجهات النظر للمبجوثين حول مدى فعالية القواعد التنفيذية المشار إليها، و مدى فعاليتها في دعم استقلال مراجع الحسابات، ولذلك تتمثل فروض البحث في الآتي:

الفرض الأول: لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة.

الفرض الثاني: لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات.

### منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع آراء عينات البحث بهدف الوصول إلى تحديد الاتجاه العام لتلك الآراء حتى يمكن تعميمها على المجتمع المبحوث، بواسطة استمارة استبانة معدة لهذا الغرض، وتحليلها إحصائياً لاختبار صحة الفروض، فضلاً عن اعتماد الباحث على المصادر والمراجع العلمية لتغطية الجانب النظري من البحث.

### مصطلحات البحث:

- قواعد الإدارة الرشيدة(حوكمة الشركات):هي مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، و ذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهيكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة .

- استقلال مراجع الحسابات: هو إمكانية قيامه بعمله بأمانة وموضوعية، بحيث لا يقوم بإخفاء الحقائق أو إعطاء بيانات ومعلومات غير ممثلة للواقع كما يجب على المراجع أن يكون مستقلاً استقلالاً تاماً في جميع ما يتعلق بالمراجعة كما يجب عليه الالتزام بالحياد والموضوعية عند تقييم أدلة وقرائن المراجعة وعند الوصول إلى رأي في القوائم المالية، وذلك وفق ما تتطلبه قواعد سلوك وآداب المهنة.

- الأسواق المالية: هي الأسواق المنظمة لتداول الأوراق المالية للشركات المدرجة بها.

- الأوراق المالية : تمثل أسهم الشركات القابلة للتداول، وأدوات الدين القابلة للتداول التي تصدرها الدولة أو الشركات أو أية أدوات مالية أخرى يرى المجلس شمولها.
- مجموعات المصالح: تشمل مجموعات المصالح لأغراض البحث (المراجعون الخارجيون - المراجعون الداخليون - المحللون الماليون - المحاسبون) والتي قد تتأثر بالقواعد الصادرة عن سوق الأوراق المالية الليبي بشأن الإدارة الرشيدة للشركات المساهمة.

### الدراسات السابقة:

- Hwang and Staley (2005) - بحثاً مدى تأثير الإخفاق في المحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالمحاسبة والمراجعة في الصين. يتكون البحث من أربعة أجزاء، الأول ناقش فيه الباحثان الفضائح المالية (Financial scandals) التي نشفت مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية والأساليب والإجراءات المحاسبية التي استخدمت في تلك الاحتمالات، كما أشار الباحثان إلى أن المحاسبة في الولايات المتحدة قد أصبحت غاية في التعقيد لدرجة أن المبادئ المحاسبية فقدت في خضم تفاصيل المعايير المحاسبية الدقيقة بقولهم "...accounting in the USA has become so complicated that the basic accounting principles have become lost in the details of specific accounting standards و من النتائج المهمة لتلك الفضائح المالية الضغوط المتزايدة على المراجعين والشركات تحت المراجعة للالتزام بالسلوك الأخلاقي وإصدار تقارير مالية عادلة ذات جودة عالية. فضلاً عن ذلك أدت تلك الفضائح إلى المطالبة بزيادة جودة عمل المراجعة وفعالية استقلاليتها من خلال وجود معايير صارمة يلزم المراجعون ومكاتب المراجعة بالالتزام بها.
- Hillary and Lennox (2005) قاما باختبار أي مدى تساعد آراء زملاء المهنة (Peer Reviewers) في تقديم معلومات قيمة للعملاء عن جودة مكتب المراجع. وجد الباحثان أن مكاتب المحاسبة تكسب عملاء بعد حصولها على آراء نظيفة (Clean Opinions) في حين تخسر عملاء إذا كانت آراء الفاحصين من المهنيين تقدم معلومات حول فروق في جودة الاستقلال بين مكاتب المراجعة.
- Pedro et al. (2005) ركزوا في دراستهم على دور حوكمة الشركات (Corporate Governance) في تحسين المراجعة الخارجية في إسبانيا ووجدوا أن لنوعية أعضاء مجلس إدارة الشركة تأثيراً في جودة القوائم المالية ومن ثم انخفاض احتمالية أن يكون تقرير المراجع متحفظاً.

- (2005) Jaffar et al. بحثوا عن العوامل محتملة التأثير في جودة المراجعة من وجهة نظر ثلاث مجموعات (الشركاء في مكاتب المراجعة لجان المراجعة مستخدمو القوائم المالية) عاملة في ما ليزيا نتيجة الدراسة أكدت أن العوامل الأربعة الأكثر تأثيراً في جودة المراجعة تتمثل في:

- 1- المعرفة التي يملكها المراجع عن معايير المحاسبة والمراجعة
- 2 - استطاعة المراجع إبلاغ العميل عن أي تطوير في المحاسبة والتقارير المالية.
- 3 - التزام المراجع بمعايير السلوك وخصوصاً فيما يتعلق بالاستقلال.
- 4 - معرفة المراجع في النشاط.

### الإطار النظري للبحث:

#### 1- 1 - مفهوم الاستقلال والعوامل المؤثرة فيه:

تعرضت كثير من الشركات خلال العقد الماضي (1995-2005م) للإفلاس والانهيار. وصاحب ذلك رفع الكثير من القضايا ضد مكاتب المحاسبة والمراجعة التي تولت مراجعة تلك الشركات ولم يكن في تقاريرها ما يفهم منه تصريحاً أو تلميحاً أن مستقبل تلك الشركات في خطر ومن أحدث القضايا وأشهرها في هذا الشأن إفلاس عدد من الشركات الأمريكية العملاقة وانهيارها مثل شركة Enron إنرون عملاق الطاقة الأمريكية وشركة وورلد كوم ثاني أكبر شركة اتصالات أمريكية وما تبع ذلك من انتشار سمعة سيئة عن شركة المراجعة والمحاسبة "القانونية العالمية" آرثر أندرسون "Arthur Anderson" التي قامت بتدقيق ومراجعة الحسابات والقوائم المالية لشركتي إنرون وورلد كوم وعلى إثر ذلك اختفى اسم الشركة المراجعة آرثر أندرسون من السوق. (التويجري والنافعابي 2008 ص220).

نتج عن ذلك، قيام العديد من المنظمات المهنية المهتمة بمهنة المراجعة، بإصدار المعايير التي تكفل قيام المراجع بأداء المهام الموكلة إليه، بمستوى من الجودة كذلك تأكيد التزام المراجع بمعايير السلوك المهني، وضمان بذل العناية المهنية اللازمة، حيث "تستهدف معايير المراجعة وضع مستويات للأداء المهني للمراجع الخارجي المستقل، ويترتب على التزام مراجع الحسابات بهذه المعايير، ومستويات الأداء المهني التي تنطوي عليها الارتقاء بجودة الأداء المهني" (نور و آخرون 2007 ص7).

وتعدُّ استقلالية المراجع الحجر الأساسي لبناء شخصية المراجع، إذ إنَّ معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها تؤكد أن المراجع يجب أن يكون مستقلاً في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق بعملية المراجعة.

### 1-1-1 المفاهيم المتعلقة باستقلالية المراجع:

اهتمت العديد من الدراسات سواء على مستوى المنظمات المهنية أو الدراسات والبحوث الأكاديمية بتحديد مفهوم استقلال مراجع الحسابات "إذ إنَّ مهنة المراجع كأي مهنة أخرى - تتطلب القبول العام والثقة بها من قبل المجتمع الذي تعمل فيه فالمجتمع لن يستمر في الاعتراف والثقة بهذه المهنة إذا أخفقت في تحقيق المصالح الاجتماعية والعامّة فيه وخدمتها. فالعلاقة بين المراجع والمجتمع التي يمكن التعبير عنها باستقلالية المهنة (profession Independence) تأخذ شكل العملة على وجه منها اعتراف المجتمع وثقته بالمهنة، وعلى وجهها الآخر قبول المهنة للمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها وخدمة المصالح الاجتماعية والعامّة" (نصر، 2008، ص185). وفيما يلي مجموعة من المبادئ أو قواعد الأخلاقيات المهنية للاتحاد الدولي للمحاسبين وقد أخذ بالحسبان أموراً تطبق على المحاسبين المهنيين في الممارسة العملية منها الاستقلالية: يجب على المحاسبين المهنيين الذين يمارسون مهنة التدقيق أن يكونوا بعيدين عن أية مصلحة والتي يمكن عدّها مهما كان أثرها الفعلي على أنها متعارضة مع أمانة هؤلاء المحاسبين واستقامتهم وموضوعيتهم واستقلاليتهم. والنقاط التالية تشير إلى بعض هذه الحالات، التي تؤدي إلى الافتقار الفعلي أو الظاهري للاستقلالية وهي:

1. الارتباطات المالية مع أصحاب العمل أو المشاركة في شؤونهم ومنها وجود مصالح مالية مباشرة مع العميل، ووجود مصالح مالية غير مباشرة مع العميل، ووجود عمليات إقراض أو اقتراض بين المدقق أو أي مدير أو مسؤول أو مساهم رئيسي في الشركة موضع التدقيق ووجود مصلحة مالية في مشروع مشترك بين المدقق والعميل أو أحد موظفيه، ووجود مصلحة مالية مع طرف له علاقة استثمارية مع العميل الذي يقوم المراجع بمراجعة حساباته.

2. التعيينات في الشركة عندما يكون المراجع القانوني أو كان خلال المدة موضع المراجعة الحالية أو كان قبل مهمة المراجعة مباشرة عضواً في مجلس الإدارة أو مديراً أو موظفاً في الشركة أو شريكاً في تعيين عضو في المجلس، أو مديراً أو موظفاً في الشركة فإن المراجعين سوف يعدّون أن لهم مصلحة والتي يمكن أن تؤثر في استقلاليتهم.



3. تقديم خدمات أخرى لعملاء المراجعة فضلاً عن مهام المراجعة أو أية وظيفة أخرى، فيجب أخذ الحذر لعدم القيام بأية وظائف إدارية، أو القيام باتخاذ قرارات والتي تبقى مسؤوليتها ضمن مجلس الإدارة وإدارة الشركة.
4. العلاقات الشخصية والعائلية يمكن أن تؤثر في استقلالية المراجع.
5. رسوم الأتعاب المقبوضة من أحد العملاء، عندما تمثل نسبة كبيرة من رسوم الأتعاب الكلية للمراجع أو الممارسة المهنية ككل.
6. السلع والخدمات عندما يتم قبولها من المراجع تشكل تهديداً لاستقلالية المراجع .

### 1-1-2 استقلالية المراجع في ليبيا.

على الرغم من مراعاة المشرع الليبي استقلال المراجع الخارجي، وذلك من خلال تشريعات القانون التجاري الليبي المتمثلة في حماية المراجع الخارجي والحفاظ على استقلاليته، إلا أن الواقع العملي لمهنة مراجعة الحسابات يشوبها بعض القصور في استقلالية المراجع، والتي تمثل الركيزة الأساسية في إضفاء الثقة على خدمات المراجعة.

وقد حاولت بعض الدراسات\* فحص أثر بعض العوامل المؤثرة في استقلالية المراجع الخارجي وفيما يأتي أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تلك الدراسات:

- 1 - ارتفاع مستوي التنافس بين مكاتب المراجعة للحصول على عملاء جدد أو الاحتفاظ بالعملاء الحاليين مما يضعف من درجة استقلال المراجع.
- 2 - عدم وجود ضوابط موضوعية وموثيق لشرف المهنة تدعم استقلالية المراجع في ليبيا.
- 3 - عملية تعيين المراجع تتم عن طريق مجلس الإدارة ويعرض الترشيح على الجمعية العمومية لاتخاذ قرار التعيين، كما أن الإدارة العليا في المنشأة لها دور كبير في اختيار المراجع، مما يؤدي إلى تفاقم خطر انعدام الاستقلالية.

\* لمزيد الاطلاع على هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

- عبد الحكيم البشير الملهوف ، دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على استقلالية المراجع الخارجي - دراسة تطبيقية على مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بالجمهورية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية المحاسبة غريان، 2003.
- فتحي عبد السلام الغرياني ، استقلالية المراجع الخارجي وأثرها على مصداقية القوائم المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية طرابلس، 1999.

- 4- زيادة دور المنشآت في تحديد أتعاب المراجعين، وذلك لعدم وجود أسس علمية لتحديد أتعاب المراجعين تتناسب مع جهودهم ومسؤولياتهم.
- 5- عدم وجود دورات تدريبية وحلقات علمية ترفع الكفاءة العلمية والعملية للمراجعين في ليبيا.
- 6- عدم وجود معايير ثابتة للمراجعة في ليبيا.
- 7- عدم وجود تعاون بين زملاء المهنة في ليبيا.
- 8- عدم كفاية الضوابط الموضوعية للاستقلالية في ليبيا.
- 9- عدم وجود ضمانات كافية تكفل عدم عزل المراجع.

## 1-2 حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات عن مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط الشركة وأهدافها، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء تشمل مقومات تقوية الشركات على المدى البعيد وتحديد المسؤولية.

### 1-2-1 مفهوم حوكمة الشركات

ظهر مصطلح (حوكمة الشركات corporate governance) على غرار مصطلحات أخرى مثل الخصخصة privatization أو إزالة القيود Deregulation أو العولمة globalization وكلها مصطلحات حديثة على الواقع الاقتصادي تعمل بفلسفة وإطار عمل حديث يهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء منظمات الأعمال.

يأتي مصطلح حوكمة الشركات (governance) لغوياً من الفعل (govern) الذي يعني حكم أو سيطر أو أدار أو قاد أو هيمن أو احتوى أو مارس السلطة، وهذا المصطلح يعكس في الوقت الحاضر العديد من المفردات والمفاهيم ويستخدم في الكثير من التخصصات العلمية في العلوم الإدارية والسياسية والاقتصادية وفي التنمية المستدامة . (الأخضر وغانم 2005 ص2)

وقد عرفت حوكمة الشركات بأنها : المبادئ والقواعد التي تقود وتحكم وتنظم العلاقات بين أصحاب المصالح في الشركة. (Lee,1996,P3)

كما عرفت حوكمة الشركات من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD بأنها: النظام الذي يتم بموجبه توجيه ومراقبة منظمات الأعمال. (WCB,2005,3)

وعرفت أيضا بأنها: فلسفة تعكس شخصية المنظمة تعتمد على تحقيق الموازنة بين حاجات المنظمة وبين رؤيتها رسالتها قيمها كما تشمل كلاً من العلاقات الداخلية والخارجية. (ناصر 2005 ص11)

مما تقدم من تعاريف يتبين لنا أن مفهوم حوكمة الشركات يسعى إلى تحديد كيفية تنظيم العلاقة بين أطراف المنظمة كافة، وهي تظهر في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح ذات العلاقة مع المنظمة، فضلاً عن تفعيل دور الرقابة ومتابعة الأداء في الشركات لتحقيق تطور في مجالات الاستثمار في تلك الشركات عن طريق حوكمتها أي قيادتها بالكفاءة والفاعلية التي تعزز من اندفاع المستثمرين نحو تلك الشركات، كما أن حوكمة الشركات تهدف إلى إيجاد الممارسات وتنظيمها للقائمين على إدارة الشركات بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصالح من خلال السعي سوية نحو تحقيق الهدف الإستراتيجي للشركات، وهو تعظيم القيمة السوقية Market value Maxima Zation لحملة الأسهم والمستثمرين الناتجة من حسن سير نشاطات الشركات وتحقيقها للنجاح والبقاء في بيئتها التنافسية.

### 1-2-2 مبادئ حوكمة الشركات corporate governance principles

تهدف قواعد حوكمة الشركات إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح مساهلة إدارة الشركة ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين جميعاً مع مراعاة حقوق أصحاب المصالح والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أن هذه المبادئ والقواعد تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هيكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراقبة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ. (WWW. The Gulf Biz .Com)

مما تقدم يمكن توضيح المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات التي تم إصدارها من قبل منظمة التنمية الاقتصادية OECD والتي تمثل أدلة عمل للشركات تضمن من خلالها حسن سير إدارتها وكفاءة القرارات التي يتم اتخاذها وتعزيز جوانب الاستثمار في الاقتصاد وهي كالآتي :- (starker, 2005.p3)

المبدأ الأول: ضمان توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين ووظائف الملكية الأساسية

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة للمساهمين

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

ومن خلال المبادئ المذكورة آنفاً فإن القواعد والإجراءات المرتبطة بمبادئ حوكمة الشركات تتضمن: - (http://en. Wi-kipedia-org - Corporate governance)

1- مراقبة إعداد القوائم المالية للشركات.

2- التدقيق الداخلي واستقلالية مدققي الشركات.

3- تدقيق برامج التعويضات للمدير التنفيذي وللمديرين الآخرين في الشركات.

4- تحديد الطريقة التي يترشح فيها الأشخاص لمراكز مجلس الإدارة.

5- تحديد الموارد المتاحة ومتابعتها للمديرين في أداء واجباتهم .

6- مراقبة إدارة الخطر في الشركات .

7- متابعة سياسة توزيع الأرباح في الشركات .

1-2-3 دور حوكمة الشركات في دعم استقلال مراجع الحسابات

أحاط المناخ العالمي المالي والمحاسبي جو من عدم الطمأنينة في السنوات الأخيرة وتحديدًا عند انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وإثر ذلك تراجعت ثقة المستثمرين بالشركات وبياناتها المالية سواءً الشركات الوطنية أو متعددة الجنسيات، ويعود مصدر انعدام الثقة إلى مدى التجاوز المالي والمحاسبي والقانوني الذي مارسته الإدارة للحصول على منافع خاصة والافتراض بلا حدود وتنفيع الأقارب والأصدقاء على حساب الملاك (المساهمين) فضلاً عن قصور التشريعات وهيئات الرقابة عن التنبؤ بالإخفاق المالي لمنشآت الأعمال كل ذلك حدث دون تمكين هؤلاء المساهمين من الاطلاع على هذه التجاوزات.

وجاءت فضيحة شركتي "انرون Enron" و"ورلدكوم WorldCom" لتكونا بمنزلة القشة التي قسمت ظهر البعير، حيث بدأ الحديث عن كثير من قضايا الشركات وأسواق المال وما رافقه من الحديث عن تعرّض عدد من الشركات الكبرى وانهيارها مثل (شركة سيسكو الثقة بمصداقية البيانات المالية فضلاً عن

ضعف الرقابة على الأنظمة المالية والمحاسبية للمؤسسات وعدم الإفصاح الصحيح عن واقعها (سامح 2003).

ويمكننا القول: إن الأزمات المالية والمحاسبية المتلاحقة في الشركات أدت إلى إعادة تفعيل مفهومي السيطرة والرقابة تحت اسم الحوكمة، والتي تدور حول تطبيق تحكم مؤسسي يضاعف آليات الرقابة على هذه الشركات للحد من التجاوزات المالية والمحاسبية التي تمارسها الإدارة لتفادي الأزمات والتعثر. ولا يكون ذلك إلا من خلال اتباع أساليب وسياسات مالية محاسبية - إدارية رشيدة تضع المقدمات وتستقرئ النتائج وتوظف الإمكانيات كلها من أجل خلق هيكل اقتصادي ثابتة ومتينة تعيد الثقة للمستفيدين من القوائم المالية بمصدقية بيانات هذه القوائم وتملك القدرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزز قدرة الدول النامية على مكافحة الفساد وتحسين قدرتها على تأمين التمويل اللازم لعمليات التنمية (كاترين وجون 2003 ص2).

كما أكد (Dezoort,1997,p208) عندما أشار إلى أنه ضمن ميكنة الرقابة على الشركات فإن لجان المراجعة، والتي تعدّ إحدى الآليات المهمة لحوكمة الشركات تقوم بدور مراقبة الإدارة والمراجع الخارجي، وكذلك المراجع الداخلي ضمن جهودها لحماية مصالح المساهمين. أما عن دور لجنة المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي فهي تقوم بتقديم الدعم والتأييد الكافي لموقفه في حالة حدوث خلاف جوهري أو نزاع مهم مع إدارة الشركة محل المراجعة حول مسائل فنية للمحاسبة والمراجعة، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة فعالية المراجعة الخارجية وتدعيم استقلال المراجعين الخارجيين ويمكن أن تقوم لجنة المراجعة بعدد من المهام وهي كالتالي:

#### 1 - دور لجنة المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي.

يرى (Barbara,1990,36) أن لجان المراجعة وجدت كي تكون كقناة اتصال بين إدارة الشركة وبين المراجع الخارجي لتدعيم استقلاله إلا أن الحاجة لزيادة نشاطات الرقابة على إدارة الشركات ونتيجة لتزايد التوصيات الصادرة من الجمعيات المهنية قد أدى إلى توسيع دور لجان المراجعة وإلقاء المزيد من المسؤوليات على عاتقها فيما يتعلق بتقييم نظم الرقابة الداخلية ومتابعتها بالشركات، وفحص السياسات المحاسبية المطبقة وتقييم التقارير والقوائم المالية.

ويرى (متولي 1992 ص1020) أن ترشيح تعيين المراجعين الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم بواسطة لجنة المراجعة المستقلة عن إدارة الشركة يدعم استقلال المراجعين الخارجيين بدرجة أكبر مما يعزز الثقة في القوائم المالية ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

- تأييد المراجعين في التقرير عن أوجه القصور الجوهرية.
- تدعيم استقلال المراجع الخارجي.
- تقوية الاتصالات بين المراجع الخارجي وبين مجلس الإدارة.
- ترشيح المراجع الخارجي والمشاركة في استبداله.
- مناقشة التعديلات الجوهرية الناتجة عن عملية المراجعة.
- المشاركة في تحديد الأتعاب.
- فحص نطاق المراجعة وبرنامجها.

كما يرى (غالي 1998 ص569) أن لجنة المراجعة تستطيع المساهمة في تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين عن طريق فحص جوانب عدم الاتفاق بين المراجعين والإدارة. كما توصل (Carcello and Neal,2000,p93) إلى وجود تأثير إيجابي للجنة المراجعة في جودة تقرير المراجع الخارجي، إذ إن المراجعين لا يفضلون التعديل في التقارير المالية في حالة وجود لجنة المراجعة بالشركة.

## 2- دور لجنة المراجعة في مراقبة الخدمات بخلاف المراجعة وأثرها في استقلال المراجع.

يرى (Kelson & Allen,2002,P11) أن هذه الوظيفة تعد إحدى الوظائف الأساسية للجان المراجعة وهي مراجعة الخدمات بخلاف المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي للشركة، حيث أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) (Securities & Exchange Commission) قائمة للخدمات التي يُعدّ أدائها بواسطة المراجع الخارجي إخلالاً بمبدأ استقلاله وهي:

- إمساك الدفاتر أو أي خدمات أخرى تتعلق بسجلات المحاسبة أو القوائم المالية.
- تصميم نظم المعلومات المالية.
- التقدير أو خدمات خاصة بالتقدير التي تشتمل على الآراء العادلة.
- خدمات محاسبة التأمين.
- المراجعة الداخلية.

- إدارة الموارد البشرية.

ويخلص الباحث إلى أنه نتيجة لتراجع الثقة في التقارير المالية، ظهرت الحاجة لنشاطات جديدة تزيد من الرقابة على عملية التقرير المالي كذلك يجب أن تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على عملية القياس المحاسبي.

### الدراسة التطبيقية وإختبار فروض البحث.

3-1 : منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في تتبع آراء عينات البحث بهدف الوصول إلى تحديد الاتجاه العام لتلك الآراء حتى يمكن تعميمها على المجتمع المبحوث.

3-2 : مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، والبالغ عددها إحدى عشرة شركة، كذلك مكاتب المراجعة المعتمدة في سوق الأوراق المالية الليبي والبالغ عددها تسعة مكاتب مراجعة، ولأغراض البحث تشمل مجموعات المصالح كلاً من المحاسبين والمراجعين الداخليين والمحللين الماليين بالشركات المدرجة بالسوق والمراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة حيث وُزعت 90 استمارة استبانة بشكل عشوائي على أعداد مختارة من كل مجموعة من مجموعات المصالح وجمعت 78 استمارة (بمعدل استجابة بلغ 87%) وأستبعد منها عدد (6) استبانة غير صالحة للتحليل، لتبقى (72) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وهي تمثل 80% تقريباً معدل استجابة. ويوضح الجدول رقم (1)، أن العينة المختارة تعدّ ممثلة لمجموعات المصالح المختلفة التي قد تتأثر مصالحها بقواعد الإدارة الرشيدة، حيث يتضح من الجدول أن (25) مشاركاً من المحاسبين (35% من إجمالي العينة)، (18) من المشاركين في البحث (25% من إجمالي العينة) كانوا المراجعين الخارجيين، (18) مشاركاً من المراجعين الداخليين (25% من إجمالي العينة)، (11) مشاركاً من المحللين الماليين (15% من إجمالي العينة).

جدول (1) : العينة المختارة من المشاركين في البحث

النسبة المئوية للمشاركين	عدد المشاركين	فئة المشاركين في البحث
35%	25	محاسب
25%	18	مراجع خارجي
25%	18	مراجع داخلي
15%	11	محلل مالي
100%	72	المجموع

### 3-3: أداة البحث:

في ضوء أهداف البحث السابق وفروضه المشار إليها، صُممت استمارة استبانة، يتمثل هدفها الرئيسي في جمع البيانات، من أفراد مجتمع البحث لتحليل قواعد الإدارة الرشيدة وتقييمها، وقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات والبحوث السابقة والاستفادة منها وقد تألفت استمارة الاستبانة من الأجزاء الآتية:

#### 3-3-1 توصيف عينة البحث:

يهتم الجزء الأول من قائمة الاستبانة بتوصيف العينة محل البحث، من خلال الحصول على بيانات شخصية خاصة بكل مشارك، وقد تمثلت المعلومات المطلوبة في الوظيفة التي يشغلها المشارك والمؤهل العلمي الحاصل عليه والتخصص كذلك عدد سنوات الخبرة في المهنة. كما أُضيف سؤال يتعلق بمدى إلمام المشارك بقواعد الإدارة الرشيدة (حوكمة الشركات) الصادرة عن إدارة سوق الأوراق المالية الليبي، إذ لن يكون المسح الميداني ذا مغزى في حالة عدم إلمام المشاركين بتلك القواعد وبناء على ذلك وكما سبق وأن ذكرنا استُبعدت 6 استبانات من التحليل بناء على إجابة المشاركين بعدم إلمامهم بقواعد الإدارة الرشيدة (حوكمة الشركات) الصادرة عن إدارة سوق الأوراق المالية الليبي.

#### 3-3-2 الغرض من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة الصادرة عن سوق الأوراق المالية الليبي

يركز الفرض الأول للبحث (الجزء الثاني من قائمة الاستبانة)، على تحليل اتجاهات أصحاب المصالح حول الغرض من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة الصادرة عن سوق الأوراق المالية الليبي، إذ يطلب السؤال الأول من مجموعات المصالح ترتيب أهم ثلاثة أهداف لقواعد الإدارة الرشيدة الصادرة عن سوق الأوراق المالية الليبي من بين قائمة تضم 10 بدائل محتملة وذلك وفقاً للأهمية النسبية.

#### 3-3-3 دعم استقلال مراجع الحسابات الخارجي.

يتعلق الفرض الثاني (الجزء الثالث من قائمة الاستبانة)، بوجهات نظر المشاركين حول تعزيز قواعد الإدارة الرشيدة الصادرة عن سوق الأوراق المالية الليبي لاستقلال مراجع الحسابات وذلك من خلال استعراض دور لجنة المراجعة بالشركة التي تعدّ إحدى آليات الحوكمة، في تعيين مراجع الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه ومتابعة أعماله والحرص على استقلاليتها التامة عن الشركة التي يزاول مهمة مراجعة حساباتها.

وقد حُدّدت أوزان فقرات الاستبانة على النحو الآتي:

خمسة نقاط للإجابة (وجود تحسينات جوهرية لاستقلال مراجع الحسابات)، وأربع نقاط للإجابة (وجود تحسينات بنسبة كبيرة لاستقلال مراجع الحسابات) وثلاث نقاط للإجابة (وجود تحسينات إلى



حد ما لاستقلال مراجع الحسابات)، ونقطتان للإجابة (وجود تحسينات طفيفة جداً لاستقلال مراجع الحسابات)، ونقطة واحدة للإجابة (عدم وجود تحسينات لاستقلال مراجع الحسابات). ولتوزيع مدى الدرجات 5-1=4 على خمسة خيارات من الموافقة يتضح أن طول كل مستوى يساوي  $\frac{4}{5} = 0.8$ .

فيصبح كل مستوى على النحو الآتي:

- الوسط الحسابي من 1 إلى 1.8 يمثل مؤشراً على عدم وجود تحسينات لاستقلال مراجع الحسابات.
- الوسط الحسابي من 1.81 إلى 2.6 يمثل مؤشراً على وجود تحسينات طفيفة جداً لاستقلال مراجع الحسابات.
- الوسط الحسابي من 2.61 إلى 3.4 يمثل مؤشراً على وجود تحسينات إلى حد ما لاستقلال مراجع الحسابات.
- الوسط الحسابي من 3.41 إلى 4.2 يمثل مؤشراً على وجود تحسينات بنسبة كبيرة لاستقلال مراجع الحسابات.
- الوسط الحسابي من 4.21 إلى 5 يمثل مؤشراً على وجود تحسينات جوهرية لاستقلال مراجع الحسابات.

### 3-3-4 : صدق استمارة الاستبانة وثباتها

أجري ما يعرف بالاختبار الأولي (Pretesting)، لاستمارة الاستبانة، وذلك عن طريق مراجعتها واختبارها، حيث تم القيام بدراسة استطلاعية، لعينة محدودة من مفردات مجتمع البحث، بهدف اختبار صلاحية استمارة الاستبيان، ومدى توفرها للبيانات المطلوبة، ووضوح أسئلتها كلها، ومن واقع تقويم نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، فقد عدلت صياغة بعض الأسئلة أو أعيدت صياغتها على نحو يحقق الهدف العام من الدراسة التطبيقية ومن ثم الهدف العام للبحث. أما فيما يتعلق بثبات استمارة الاستبانة، فقد حُسب الاتساق الداخلي لمتغيرات البحث بالكامل باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (0.797) وهي نسبة ثبات عالية في العرف الإحصائي .

### 3-4-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها استخدمت أساليب التحليل الإحصائي الآتية وذلك بالاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية (SPSS.15) :

- 1- اختبار مدى الاعتماد على البيانات ( Reliability Analysis ).

2 - مقياس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري .

3 - اختبار (كروس كال ويلز) Kruskal – Wallis Test وذلك لاختبار معنوية الفروق بين عينات البحث إذ يُعدّ هذا الاختبار من الاختبارات اللامعلمية ويستخدم لاختبار معنوية الفروق بين أكثر من عينتين مستقلتين، وتتبع بياناتها التوزيع غير الطبيعي، وهو ما يتماشى مع بيانات البحث، إذ إنه كما يتضح من الجدول رقم (1) أن عينات البحث غير متساوية وتقل عن 30 مفردة لكل عينة فلذلك سيتم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية اللامعلمية والتي تستخدم لتحليل البيانات التي تتبع التوزيع غير الطبيعي .

3 5 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

3-5-1 خصائص عينة البحث

جدول (2) توزيع أفراد عينة البحث حسب الخصائص العامة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الوظيفة	محاسب	25	35%
	مراجع خارجي	18	25%
	مراجع داخلي	18	25%
	محلل مالي	11	15%
المؤهل العلمي	دكتوراه	1	1%
	ماجستير	33	46%
	بكالوريوس	37	52%
	دبلوم عال	1	1%
التخصص	محاسبة	53	74%
	إدارة	1	1%
	اقتصاد	10	14%
	تمويل و مصارف	8	11%
سنوات الخبرة	10 سنوات فأكثر	21	29%
	أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	30	42%
	من سنة إلى 5 سنوات	14	19%
	أقل من سنة	7	10%
القطاع	قطاع مصرفي	18	25%
	قطاع صناعي	4	6%
	قطاع خدمي	50	69%
درجة الإلمام بمضمون قواعد الإدارة الرشيدة (حوكمة الشركات) الصادرة عن سوق الأوراق المالية الليبي	ملم تماماً بمضمونها	61	85%
	ملم نوعاً بمضمونها	11	15%
المجموع		72 لكل	100% لكل متغير

- الوظيفة: يبين الجدول رقم (2) أن نسبة المحاسبين بلغت 35% من مجموع المبحوثين في حين بلغت نسبة المراجعين الخارجيين 25% من مجموع المبحوثين ونسبة المراجعين الداخليين 25%، وبلغت نسبة المحللين الماليين 15% وهذا يعني أن أكثر المبحوثين هم من المحاسبين بالمصارف والشركات و أن عينات البحث غير متساوية.
- المؤهل العلمي: يبين الجدول رقم (2) أن نسبة 1% من أفراد عينة البحث حاصلون على درجة الدكتوراه في حين أن نسبة الحاصلين على درجة الماجستير 46% أما نسبة الحاصلين على مؤهل علمي بكالوريوس فهم 52% أما الحاصلون على الدبلوم العالي فهم 1% من أفراد عينة البحث، وهذا يعني أن أكثر المبحوثين هم من حملة البكالوريوس والماجستير مما يعطي مؤشراً على توافر المؤهلات في عينة البحث.
- التخصص: يبين الجدول رقم (2) أن نسبة 74% من المبحوثين كانت تخصصاتهم محاسبة في حين كانت نسبة 1% من المبحوثين تخصصاتهم إدارة، أما نسبة تخصص المصارف والاقتصاد لدى المبحوثين فقد بلغت 11%، 14% على التوالي مما يعطي مؤشراً على توافر عنصر التخصص في عينة البحث.
- سنوات الخبرة: يبين الجدول رقم (2) أن نسبة 29% من المبحوثين كانت خبرتهم العملية 10 سنوات فأكثر في حين كانت نسبة المبحوثين الذين انحصرت سنوات خبرتهم بين 5-10 سنوات 42% أما نسبة المبحوثين الذين انحصرت سنوات خبرتهم بين 1-5 سنوات فهم 19%، أما نسبة المبحوثين الذين خبرتهم أقل من سنة فهم 10% وهذا يعطي مؤشراً إيجابياً للباحث في الحصول على إجابات دقيقة تخدم أهداف البحث نظراً إلى توافر عامل الخبرة لدى المبحوثين.
- القطاع: يبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة البحث حسب القطاعات التي يتبعونها إذ إن 25% يتبعون القطاع المصرفي في حين ما نسبته 6% يتبعون القطاع الصناعي، و 69% يتبعون القطاع الخدمي.
- درجة الإلمام بقواعد الإدارة الرشيدة: يبين الجدول رقم (2) أن ما نسبته 85% من عينة البحث أجابوا بأنهم على إلمام تام بقواعد الإدارة الرشيدة (حوكمة الشركات)، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأنهم ملمين نوعاً ما بمضمونها 15% مما يعطي مؤشراً على الحصول على إجابات يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف البحث.

### 3-5-2 اختبار الفرضيات:

#### 3-5-2-1 الفرض الأول

\* فرض العدم H0 : لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة.

\* الفرض البديل H1 : توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة.

وقد طُلب من المشاركين ترتيب قائمة بالأغراض الأساسية من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة بالشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، وذلك طبقاً لأهميتها النسبية وقد كانت الأهداف الأساسية الأهم والأعلى مرتبة كما يأتي:

أولاً: الدقة وإمكانية الاعتماد على شفافية القوائم المالية.

ثانياً: دعم استقلالية المراجع وتوسيع مساهمة الإدارة.

ثالثاً: تعزيز ثقة المستثمرين بأسواق المال.

ويوضح الجدول رقم (3) (الهدف الذي يشغل المرتبة الأولى) و الجدول رقم (4) (الهدف الذي يشغل المرتبة الثانية)، و الجدول رقم (5) (الهدف الذي يشغل المرتبة الثالثة)، و الترتيب الكلي للأغراض الأساسية من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة.

#### جدول (3) : تحديد الهدف الذي يشغل المرتبة الأولى في الأولوية

الترتيب	النسبة	التكرار	الأغراض الأساسية من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة.
6	1%	1	منع حالات الغش والتلاعب في المستقبل
1	61%	44	الدقة وإمكانية الاعتماد وشفافية القوائم المالية
2	26%	18	دعم استقلالية المراجع وتوسيع مساهمة الإدارة
5	2%	2	فتح أسواق جديدة لخدمات المراجعة والمحاسبة
4	3%	3	تعزيز ثقة المستثمرين في أسواق المال
3	7%	4	توسيع نطاق المعلومات المالية
	100%	72	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (3) أن 61% من المشاركين يقترحون أن الغرض الأساسي من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة الذي يشغل المرتبة الأولى في الأولوية هو الدقة وإمكانية الاعتماد وشفافية القوائم

المالية في حين كانت الإجابة التالية من حيث معدل التكرار (26%) هي دعم استقلالية المراجع وتوسيع مساهلة الإدارة أما ثالث أعلى إجابة من حيث معدل التكرار (7%) فكانت توسيع نطاق المعلومات المالية.

جدول (4) : تحديد الهدف الذي يشغل المرتبة الثانية في الأولوية

الترتيب	النسبة	التكرار	الأغراض الأساسية من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة.
4	3%	3	منع حالات الغش والتلاعب في المستقبل
2	26%	18	الدقة وإمكانية الاعتماد وشفافية القوائم المالية
5	2%	2	دعم الممارسات الأخلاقية في الشركات الليبية
3	12%	8	توفير غطاء تأميني إضافي لحملة الأسهم في حالات الغش
1	57%	41	دعم استقلالية المراجع وتوسيع مساهلة الإدارة
	100%	72	الإجمالي

كما يتضح من الجدول رقم (4) أن 57% من المشاركين يقترحون أن الغرض الأساسي من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة الذي يشغل المرتبة الثانية في الأولوية هو دعم استقلالية المراجع وتوسيع مساهلة الإدارة في حين كانت الإجابة التالية من حيث معدل التكرار (26%) هي الدقة وإمكانية الاعتماد وشفافية القوائم المالية أما ثالث أعلى إجابة من حيث معدل التكرار (12%) فكانت توفير غطاء تأميني إضافي لحملة الأسهم في حالات الغش

جدول (5) : تحديد الهدف الذي يشغل المرتبة الثالثة في الأولوية

الترتيب	النسبة	التكرار	الأغراض الأساسية من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة.
4	1%	1	الدقة وإمكانية الاعتماد وشفافية القوائم المالية
4	1%	1	دعم الممارسات الأخلاقية في الشركات الليبية
3	11%	8	توفير غطاء تأميني إضافي لحملة الأسهم في حالات الغش
2	26%	18	دعم استقلالية المراجع وتوسيع مساهلة الإدارة
1	61%	44	تعزيز ثقة المستثمرين في أسواق المال
	100%	72	الإجمالي

كما يتضح من الجدول رقم (5) أن 61% من المشاركين يقترحون أن الغرض الأساسي من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة الذي يشغل المرتبة الثالثة في الأولوية هو تعزيز ثقة المستثمرين في أسواق المال في حين كانت الإجابة التالية من حيث معدل التكرار (26%) هي دعم استقلالية المراجع وتوسيع مساهلة الإدارة أما ثالث أعلى إجابة من حيث معدل التكرار (11%) فكانت تحميل المراجع مسؤولية اكتشاف حالات الغش.

وبهدف التأكد من مدى وجود اختلافات بين مجموعات المصالح حول ترتيب أهم الثلاثة أهداف الأولى من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة ولاختبار صحة الفرض القائل إن:

فرض العدم  $H_0$ : لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة.

الفرض البديل  $H_1$ : توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة.

أجري اختبار (كروس كال ويلز)  $Kruskal - Wallis Test$  وذلك بهدف اختبار صحة الفرضية المشار إليها والجدول التالي يبين نتيجة الاختبار.

جدول (6) نتائج اختبار  $Kruskal - Wallis Test$  لاختبار الفرضية الأولى

المتغير	قيمة الاختبار (Chi-Square)	درجات الحرية	مستوى المعنوية المحسوب
الهدف الأول	4.879	4	0.289
الهدف الثاني	7.122	4	0.130
الهدف الثالث	2.669	4	0.615
مستوى المعنوية المعتمد = 0.05			

استخدم الباحث  $Kruskal - Wallis Test$  لاختبار صحة الفرضية الأولى ويبين الجدول رقم (6) أن قيمة إحصاء الاختبار  $(Chi-Square) = 4.897$  و درجات الحرية 4 ومستوى المعنوية المحسوب 0.289 وهو يزيد على 0.05 لذا سوف نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل أي إنه: لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي الأول من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة.

كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة إحصاء الاختبار  $(Chi-Square) = 7.122$  و درجات الحرية 4 ومستوى المعنوية المحسوب 0.130 وهو يزيد على 0.05 لذا سوف نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل أي إنه: لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي الثاني من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة .

كذلك نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة إحصاء الاختبار  $(Chi-Square) = 2.669$  و درجات الحرية 4 ومستوى المعنوية المحسوب 0.615 وهو يزيد على 0.05 لذا سوف نقبل الفرض العدمي ونرفض

الفرض البديل أي إنّه: لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي الثالث من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة .

وبناء عليه يرفض الفرض البديل ويقبل فرض العدم: لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة.

### 3- 2- 2- اختبار الفرض الثاني

• فرض العدم  $H_0$ : لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات.

\* الفرض البديل  $H_1$ : توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات.

والجدول التالي رقم (7) يبيّن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث حول مستوى فعالية قواعد الإدارة الرشيدة الصادرة عن سوق الأوراق المالية الليبي في دعم استقلال مراجع الحسابات.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث.

ت	المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التحسينات وفقاً لمقياس البحث
1	قيام لجنة المراجعة بالشركة بالتوصية لمجلس الإدارة بتعيين المراجعين الخارجيين وعزلهم وتحديد آتاعبهم مع المراعاة عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.	3.993	1.025	وجود تحسينات بنسبة كبيرة
2	قيام لجنة المراجعة بالشركة بمتابعة أعمال المراجعين الخارجيين واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها في أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.	3.911	0.763	وجود تحسينات بنسبة كبيرة
3	قيام لجنة المراجعة بالشركة بدراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وإبداء ملاحظاتها عليها.	3.822	1.113	وجود تحسينات بنسبة كبيرة
4	قيام لجنة المراجعة بالشركة بدراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.	4.022	1.117	وجود تحسينات بنسبة كبيرة
5	قيام لجنة المراجعة بالشركة بدراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.	4.00	1.113	وجود تحسينات بنسبة كبيرة
6	قيام لجنة المراجعة بالشركة بدراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.	3.933	1.074	وجود تحسينات بنسبة كبيرة
الوسط الحسابي المعتمد بالبحث 3.4				

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات عن فعالية قواعد الإدارة الرشيدة (حوكمة الشركات) في دعم استقلال مراجع الحسابات وبالرجوع إلى مقياس البحث فإن مستوى فعالية القواعد في دعم استقلال مراجع الحسابات يشير إلى وجود تحسينات بنسبة كبيرة، كذلك نلاحظ من الجدول أعلاه أن القاعدة الأعلى مستوى في دعم استقلال مراجع الحسابات هي القاعدة رقم (4) التي تشير إلى قيام لجنة المراجعة بالشركة بدراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.

بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن فعالية هذه القاعدة في دعم استقلال مراجع الحسابات (4.022) وبانحراف معياري (1.117) كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن القاعدة الأدنى مستوى في دعم استقلال مراجع الحسابات هي القاعدة رقم (3) التي تشير إلى قيام لجنة المراجعة بالشركة بدراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وإبداء ملاحظاتها عليها. وقد بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن فعالية هذه القاعدة في دعم استقلال مراجع الحسابات (3.822) وبانحراف معياري (1.113)

وبهدف التأكد من مدى وجود اختلافات معنوية بين وجهات نظر مجموعات المصالح حول فعالية قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات ولاختبار صحة الفرض القائل: إن

فرض العدم  $H_0$ : لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات.

الفرض البديل  $H_1$ : توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات.

ولاختبار معنوية الفروق بين عينات البحث أُجري اختبار (كروسكال ويلز) Kruskal – Wallis Test وذلك بهدف اختبار صحة الفرضية المشار إليها بشأن مدى وجود فروق جوهرية ذات دلالات إحصائية بين عينات البحث حول فعالية قواعد الإدارة الرشيدة (حوكمة الشركات) في دعم استقلال مراجع الحسابات والجدول التالي يبين نتيجة الاختبار:



## جدول (8) نتائج اختبار Kruskal – Wallis Test لاختبار الفرضية الأولى (مستوى المعنوية 0.05)

ت	المتغير	قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى المعنوية المحسوبة
1	قيام لجنة المراجعة بالشركة بالتوصية لمجلس الإدارة بتعيين المراجعين الخارجيين وعزلهم وتحديد أتعابهم مع المراعاة عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.	8.000	4	0.066
2	قيام لجنة المراجعة بالشركة بمتابعة أعمال المراجعين الخارجيين واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها في أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.	6.347	4	0.055
3	قيام لجنة المراجعة بالشركة بدراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وإبداء ملاحظاتها عليها.	2.464	4	0.651
4	قيام لجنة المراجعة بالشركة بدراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.	4.746	4	0.314
5	قيام لجنة المراجعة بالشركة بدراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.	4.414	4	0.353
6	قيام لجنة المراجعة بالشركة بدراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.	4.495	4	0.343

استخدم الباحث Kruskal – Wallis Test لاختبار صحة الفرضية الثانية وبيّن الجدول رقم (8) أن قيم إحصاء الاختبار (Chi-Square) ودرجات الحرية 4 ومستويات المعنوية المحسوبة حول كل قاعدة تزيد جميعها على 0.05 لذا سوف نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل أي إنه: لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالات إحصائية بين مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات.

## 3-6 النتائج والتوصيات

## 3-6-1 النتائج:

بتحليل بيانات الدراسة التطبيقية باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الملائمة توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1- وجود اتفاق بين مجموعات المصالح (عينات البحث المختلفة) على أن الأهداف الأساسية الثلاثة الأكثر أهمية من إصدار قواعد الإدارة الرشيدة هي كما يأتي:

- الدقة وإمكانية الاعتماد و شفافية القوائم المالية .
- دعم استقلالية المراجع وتوسيع مساعلة الإدارة.
- تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال.

وبناء على ذلك فقد تم قبول الفرض الأول و يتضح ذلك من الجداول 3 4 5 6 .

2- وجود اتفاق بين مجموعات المصالح (عينات البحث المختلفة) على فعالية تأثير تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة في دعم استقلال مراجع الحسابات حيث أسفرت نتيجة البحث على وجود تحسينات بنسبة كبيرة لاستقلال مراجع الحسابات من خلال تطبيق القواعد المشار إليها وفقاً لمقياس البحث، ويتضح ذلك من الجدول رقم (7)، و نتيجة لذلك فقد تم قبول الفرض الثاني ويتضح ذلك من الجدول رقم (8) .

### 3-6-2 التوصيات :

بناءً على ما خلصت إليه الدراسة النظرية وما توصلت إليه الدراسة التطبيقية من نتائج يوصي الباحث بما يأتي:

- 1- ضرورة العمل على إعادة تأهيل المراجعين الخارجيين لمواجهة التحديات العلمية والعملية لبيئة حوكمة الشركات وتوفير الحماية اللازمة لهم من خلال ضمان تدعيم استقلاليتهم من ناحية و ضمان مساعلتهم أمام جهات مهنية من ناحية أخرى ولدعم استقلال مراجع الحسابات.
- 2- ينبغي تشكيل فريق عمل يكلف بتطوير عدد من التشريعات ذات الصلة بحوكمة الشركات مثل قانون الشركات وسوق المال وقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة.
- 3- ينبغي العمل على عقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع حوكمة الشركات ودراسة هذا المفهوم الجديد وآليات تطبيقه في الشركات الليبية، خاصة تلك المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبية ومناقشته مع الأطراف المعنية جميعها.

## مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

(أ) الكتب:

1- أحمد محمد نور وآخرون دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات جامعة الإسكندرية الدار الجامعية 2007 .

2- كاترين هلبينج، جون سوليفان، غرس حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والانتقالية، ترجمة سمير كريم، منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة غرفة التجارة الأمريكية 2003.

3- نصر صالح محمد نظرية المراجعة الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة غريان ليبيا 2008.

(ب) الدوريات:

1- أحمد بن فهد بن أحمد الجمعة، "أثر مخاطر مهنة المراجعة على جودة عملية المراجعة"، جامعة الملك سعود - كلية إدارة الأعمال 2009 .

2- الأخضر عزي وغانم جلطي، الحكم الرشيد وخصوصية الشركات، ( إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية ) مجلة علوم إنسانية السنة الثالثة العدد 27 السنة 2005

3- جورج دانيال غالي، دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس 1998.

4- سامح الترجمان، مؤتمر لماذا تنهار بعض الشركات؟ التجارب الدولية والدروس المستفادة لمصر القاهرة 2003.

5- سامي وهبة متولي، لجنة المراجعة و دورها في زيادة فعالية عمل المراجعين ودعم استقلالهم المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس 1992.

6- عبدا لرحمن علي التو بجري حسين محمد والنافعابي " جودة خدمة المراجعة : دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين" مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة م 22 ع 1 ص ص 219-255/2008م/1429هـ .

7- نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المؤسسات الخاصة الدولي 2004

8- ناصر السعيدى دور النظام المصرفي في ضمان الشفافية والإفصاح النشرة المصرفية العربية اتحاد المصارف العربية 2005

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Dennis B., K. Hwang, A. Staley(2005)"An Analysis of resent accounting and Auditing Failures in the united states on US accounting and auditing in China", *Managerial Auditing Journal* 20(3):227-34.
- 2- Hillary, G. and C. Lennox (2005) "The credibility of self-regulation: Evidence from the accounting profession's peer review program", *Journal of Accounting & Economics*, 40(1-3): 211.
- 3- Jaffar, N., S. Ali, Z. Selamat and N. Alias (2005) "The Perception of the Audit Partners, Audit Committee and Investment Analyst on the Audit Quality Attributes in Malaysian", *Finance India*, 19(2): 535-545.
- 4- Pedro, J., S. Ballesta, and E. Garcia-Meca (2005) "Audit qualifications and corporate governance in Spanish listed firms", *Managerial Auditing Journal*, 20(7): 725-738.
- 5- starker, 2005p3A.N- strategic business management and banking , 7<sup>th</sup>.ed
- 6- OECD principles of Corporate governance2004,p9
- 7- Kelson Mark And David Allen, "New Requirements And Responsibilities For Audit Committees", *The Corporate& Securities Law Advisor*, volume16,Number10,October, 2002.
- 8- Carcello J.V.& T.L.Neal, "Audit Committee Composition And Auditor Reporting", *The Accounting Review*, Vol.7,No.5,2000
- 9- F.Todd Dezoort,"An investingation of Audit Committees Oversight Responsibilities, *Abacus*, vol.33, No.2 , 1997
- 10- Lee,Young Ki-Corporate governance –The structure and issues in Korea- 1996,p3
- 11- Apostolou Babara & Jerry R. Strawser, " The Role Of Internal Auditor Communication With The Audit Committee" *Internal Auditing*, Fall, 1990
- 12-WWW. The Gulf Biz ,Com
- 13-http://en. Wi-kipedia-org - Corporate governance.'

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2010/7/20.